الفصل التاسع

أسباب حروب القوى العظمى
The Causes of Great Power War

يتخلل التنافس الأمني كل جوانب النظام الدولي، لكن الحرب ليست كذلك. فنادرا ما يؤدي التنافس الأمني إلى الحرب. يقدم هذا الفصل نظرية بنيوية تفسر ذلك التحول القاتل. وتحديدا تسعى هذه النظرية إلى تفسير أسباب حروب القوى العظمى التي تُعَرَّف بأنها أي نزاع يضم قوة عظمى واحدة على الأقل.

قد يظن المرء أن الفوضى الدولية هي العامل البنيوي الأساسي الذي يدفع الدول لخوض الحروب. وعلى كل فإن الذهاب إلى الحرب، وليس تجنبها، هو الطريقة المثلى لبقاء الدول في نظام فوضوي تمتلك فيه دول أخرى قدرات هجومية ونوايا عدوانية. يدفع هذا المنطق الدول، كما عرضنا في الفصل الثاني، إلى العمل من أجل تعظيم نصيبها من القوة العالمية، ما يعني أحيانا الدخول في حروب ضد دول منافسة. ولا شك في أن تلك الفوضى أحد الأسباب العميقة للحرب. وقد عبَّر لويس ديكنسون عن هذه الفكرة بطريقة جيدة في تفسيره لأسباب الحرب العالمية الأولى حين قال: "قد تكون دولة واحدة في أية لحظة هي المعتدي المباشر، لكن الاعتداء الرئيس والدائم يسري على الدول كافة. إنها الفوضى التي يسهمون جميعهم في تأبيدها"[1].

غير أن الفوضى لا تفسر وحدها لماذا يشعل التنافس الأمني الحرب أحيانا، ولا يشعلها في أحيان أخرى. والمشكلة في هذا التفسير هي أن الفوضى دائمة، بمعنى أن النظام فوضوي دائما، في حين أن الحرب ليست كذلك. وتفسير هذا الاختلاف المهم في سلوك الدول يستلزم أن نأخذ في الحسبان متغيرا بنيويا آخر، هو توزيع القوة بين الدول القيادية في النظام. وكما أوردنا في الفصل الثامن، فإن القوة في النظام الدولي تتوزع عادة بثلاث طرق مختلفة: النظم ثنائية القطبية، والنظم متعددة القطبية المتوازنة، والنظم متعددة القطبية غير المتوازنة. ولذلك فإن بحث تأثير توزيع القوة على إمكانية نشوب الحرب يستلزم منا أن نحدد ما إذا كان النظام ثنائي القطبية أم متعدد الأقطاب، وإذا كان متعدد الأقطاب، فهل ثمة دولة مهيمنة كامنة بين القوى العظمى؟ وتذهب نظريتي إلى أن النظم ثنائية القطبية تكون الأقرب إلى السلام، والنظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة تكون الأقرب إلى الحرب، فيما تقع النظم متعددة الأقطاب المتوازنة في منزلة وسط بين الاثنين.

لا تفيد النظريات البنيوية، مثل الواقعية الهجومية، كثيرا في التنبؤ بالحالات التي يؤدي فيها التنافس الأمني إلى الحرب. فهي لا تستطيع أن تفسر بدقة كم مرة ستحدث الحرب في هذا النظام مقارنة بالنظامين الآخرين. ولا تستطيع أن تتنبأ بدقة بالوقت الذي ستحدث فيه الحروب. تنص الواقعية الهجومية، على سبيل المثال، على أن ظهور ألمانيا كدولة مهيمنة كامنة في أوائل العقد الأول من القرن العشرين، يزيد احتمال أن تقع حرب تضم القوى العظمى الأوروبية كافة. لكن هذه النظرية لا تستطيع أن تفسر لماذا وقعت الحرب في عام ١٩١٤ وليس في عام ١٩١٢ أو في عام ١٩١٦[٢].

تنشأ هذه القيود عن أن العوامل غير البنيوية تلعب أحيانا دورا مهما في قرار الدول بدخول الحرب. فالدول لا تحارب عادة لأسباب أمنية فقط. ذكرنا في الفصل

الثاني، على سبيل المثال، أن أوتو فون بسمارك رغم أنه كان يسترشد بالدرجة الأولى بالحسابات الواقعية حين أدخل بروسيا الحرب ثلاث مرات بين عامي ١٨٦٤ و١٨٧٠، فإن قراراته الثلاثة لدخول الحرب تأثرت أيضا بالنزعة القومية وحسابات سياسية داخلية أخرى. ومع ذلك تمارس القوى البنيوية تأثيرا قويا على سلوك الدولة، كأن تكون الدولة قلقة جدا على بقائها. وعلى ذلك فإن التركيز على البنية حصرا يمكن أن يقول لنا الكثير حول جذور حروب القوى العظمى.

قُدِمت نظريات كثيرة لأسباب الحروب، وذلك لا يجب أن يفاجئنا؛ لأن هذا الموضوع يقع دائما في بؤرة اهتمام دارسي السياسة الدولية. تتعامل بعض هذه النظريات مع الطبيعة البشرية بوصفها أصل النزاع، فيما تركز نظريات أخرى على القادة الفرديين والسياسات الداخلية والأيديولوجيا السياسية والرأسمالية والاعتماد الاقتصادي المتبادل وبنية النظام الدولي[٣]. وينظر عدد من النظريات البارزة إلى توزيع القوة باعتباره المدخل والأساس إلى فهم النزاعات الدولية. فيذهب كينيث ولتز، على سبيل المثال، إلى أن النظم ثنائية القطبية تكون أقل عرضة للحروب من النظم متعددة الأقطاب، في حين يدفع كارل دويتش Karl Deutsch وديفيد سينجر J. David Singer بعكس ذلك[٤]. وثمة دارسون آخرون لا يركزون على حالة استقطاب النظام، بل على وجود قوة متفوقة في النظام من عدمه. فيدفع الواقعيون الكلاسيكيون من أمثال هانز مورجنثاو بأن السلام يكون أرجح حينما لا تكون هناك قوة مهيمنة، بل توازن قوة تقريبي بين الدول القيادية. وعلى النقيض من ذلك، يدفع روبرت جيلبن Robert Gilpin وأورجانسكي A.F.K. Organski بأن وجود قوة متفوقة يعزز الاستقرار[٥].

وتتفق الواقعية الهجومية التي تأخذ في الحسبان حالة الاستقطاب وتوازن القوة بين الدول القيادية في النظام على أن النظم ثنائية القطبية تكون أكثر استقرارا من النظم

متعددة الأقطاب، لكنها تتجاوز ذلك بالتمييز داخل النظم متعددة الأقطاب بحسب وجود دولة مهيمنة كامنة من عدمه. وأنا أدفع بأن هذا التمييز بين النظم متعددة الأقطاب المتوازنة وغير المتوازنة مهم لفهم تاريخ حروب القوى العظمى. وتتفق الواقعية الهجومية أيضا مع زعم الواقعيين الكلاسيكيين بأن السلام يكون أرجح إذا لم تكن هناك قوة متفوقة في النظام، لكنها تتجاوز ذلك المنظور بالتأكيد على أن الاستقرار يعتمد أيضا على ما إذا كان النظام ثنائي القطبية أم متعدد الأقطاب.

يتكون عرض رؤية الواقعية الهجومية لحروب القوى العظمى من عملية من خطوتين. سأعرض في الأقسام الثلاثة التالية نظريتي وأوضح سلامة المنطق السببي الذي تستند إليه. وفي القسمين اللاحقين أختبرُ النظرية لأرى مدى قدرتها على تفسير اندلاع حروب القوى العظمى وفترات السلام النسبي في أوروبا بين عامي ١٧٩٢ و١٩٩٠. معنى ذلك أنني سأتقصى تحديدا عدد حروب القوى العظمى التي وقعت في الفترات التي كانت أوروبا فيها تهيمن عليها الثنائية القطبية أم التعددية القطبية المتوازنة أم التعددية القطبية غير المتوازنة. وأخيرا ستناقش الخاتمة تأثير وجود الأسلحة النووية في أثناء الحرب الباردة على هذا التحليل.

البنية والحرب

تكمن الأسباب الأساسية للحرب في بنية النظام الدولي. والأمر الأهم هنا هو عدد القوى العظمى ومقدار القوة التي تسيطر عليها كل منها. والنظام إما أن يكون ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، والقوة إما أن تكون موزعة بالتساوي أو بلا تساو بين الدول القيادية. تؤثر نسب القوة بين القوى العظمى على فرص الاستقرار، لكن النسبة الأساسية هي نسبة أقوى دولتين في النظام. فإذا كانت هناك فجوة كبيرة في القوة، فإن الدولة الأولى تصبح دولة مهيمنة كامنة[٦]. والنظام الذي يضم دولة مهيمنة طموحة

يسمى نظاما غير متوازن، والنظام الذي لا توجد فيه مثل هذه الدولة المهيمنة يسمى نظاما متوازنا. ولا يشترط أن تكون القوة موزعة بالتساوي بين كل الدول الكبرى في النظام المتوازن، رغم أنها يمكن أن تكون كذلك. فالمطلب الأساسي للتوازن هو ألا يكون هناك فارق كبير في القوة بين الدولتين القياديتين، وإلا فإن النظام يكون غير متوازن.

ينتج الجمع بين هذين البعدين للقوة أربعة أنواع ممكنة من النظم: (١) الثنائية القطبية غير المتوازنة، (٢) الثنائية القطبية المتوازنة، (٣) التعددية القطبية المتوازنة، (٤) التعددية القطبية غير المتوازنة. والثنائية القطبية غير المتوازنة ليست تصنيفا مفيدا، لأن هذا النوع من النظام غير وارد في العالم الواقعي. وأنا لا أعرف مثالا له في الأزمنة الحديثة. من الممكن بالتأكيد أن يوجد في منطقة ما قوتان عظميان، إحداهما أقوى من الأخرى بدرجة كبيرة. لكن هذا النظام يرجح أن يختفي سريعا، لأن الدولة الأقوى يرجح أن تقهر منافستها الأضعف التي لن تجد قوة عظمى أخرى تلجأ إليها طلبا للمساعدة، إذ لا توجد قوة عظمى أخرى. بل إن القوة الأضعف قد تستسلم بدون قتال، ما يجعل الدولة الأقوى دولة مهيمنة إقليمية. بإيجاز تكون الثنائية القطبية غير المتوازنة نظاما غير مستقر جدا لدرجة أنه لا يدوم طويلا.

وعلى ذلك فإن القوة تكون موزعة غالبا بين الدول القيادية وفقا لأحد أنماط ثلاثة. تسيطر على النظم ثنائية القطبية (المتوازنة بالطبع) قوتان عظميان متساويتان في القوة تقريبا، أو على الأقل لا تكون إحداهما أقوى من الأخرى بصورة واضحة. وتسيطر على النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة ثلاث قوى عظمى أو أكثر، إحداها دولة مهيمنة كامنة. وتسيطر على النظم متعددة الأقطاب المتوازنة ثلاث قوى عظمى أو أكثر، لا توجد بينها دولة مهيمنة طموحة، بمعنى أنه لا توجد فجوة كبيرة في القوة

العسكرية بين الدولتين القياديتين بالنظام، وإن كان يمكن أن يكون هناك تفاوت في القوة بين القوى العظمى.

كيف يؤثر هذا التوزيع المختلف للقوة على فرص الحرب والسلام؟ تكون النظم ثنائية القطبية دائما الأكثر استقرارا بين أنواع النظم الثلاثة، وتندر فيها حروب القوى العظمى، وإن حدثت تكون بين إحدى القوتين العظميين وقوة صغرى، وليس القوة العظمى المنافسة. وتمثل النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة أخطر توزيع للقوة، بالدرجة الأولى؛ لأن الدولة المهيمنة الكامنة يحتمل أن تحارب كل القوى العظمى الأخرى في النظام، ودائما ما تكون هذه الحروب طويلة ومكلفة جدا. وتحتل النظم متعددة الأقطاب المتوازنة منزلة وسط بين الاثنين، حيث تكون حروب القوى العظمى فيها أكثر منها في النظم ثنائية القطبية، وإن كانت أقل منها في النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة. فضلا عن أن الحروب بين القوى العظمى تكون في الغالب بين قوة واحدة وقوة أخرى أو بين قوتين وقوة واحدة، وليست حروبا تشمل النظام كله، كما يحدث حينما تكون هناك دولة مهيمنة كامنة.

سنبحث الآن الأسباب التي تجعل النظم ثنائية القطبية أكثر استقرارا من النظم متعددة الأقطاب، بغض النظر عن وجود دولة مهيمنة كامنة من عدمه. وبعدها سنفسر الأسباب التي تجعل النظم متعددة الأقطاب المتوازنة أكثر استقرارا من غير المتوازنة.

الثنائية القطبية في مقابل التعددية القطبية

تكون الحرب أكثر احتمالا في النظم متعددة الأقطاب عنها في النظم ثنائية القطبية لثلاثة أسباب[٧]. أولا، توجد فرص أكثر للحرب بسبب وجود عدد من النزاعات الثنائية في النظم متعددة الأقطاب أكبر منه في النظم ثنائية القطبية. ثانيا، يكون عدم التوازن في القوة أكثر شيوعا في العالم متعدد الأقطاب، ولذلك يزداد احتمال أن تمتلك

القوى العظمى القدرة على الانتصار في الحرب، ما يجعل الردع أكثر صعوبة والحرب أكثر احتمالا. ثالثا، تكون إمكانية الخطأ في الحساب أكبر في النظم متعددة الأقطاب، إذ قد تعتقد الدول أنها تمتلك القدرة على إجبار دولة أخرى أو قهرها، في حين أنها ليست كذلك.

فرص الحرب

يحتوي النظام متعدد الأقطاب على عدد من مواقف النزاع المحتملة أكبر منه في النظام ثنائي القطبية، ولو فقط بسبب أزواج الحروب المحتملة بين القوى العظمى الكثيرة. ففي النظم ثنائية القطبية لا يكون هناك إلا قوتان عظميان وحيدتان، ولذلك لا يكون هناك إلا زوج واحد محتمل من النزاع يشملهما مباشرة. مثال ذلك أن الاتحاد السوفيتي كان القوة العظمى الوحيدة التي كان يمكن للولايات المتحدة أن تحاربها في أثناء الحرب الباردة. لكن في المقابل، يشتمل النظام متعدد الأقطاب المكون من ثلاث قوى عظمى على ثلاثة أزواج يمكن أن تندلع الحرب عبرها بين القوى العظمى: "س" ضد "ص"، و"س" ضد "ع"، و"ص" ضد "ع". والنظام المكون من خمس قوى عظمى يشتمل على عشرة أزواج من حروب القوى العظمى.

ويمكن أن ينشأ النزاع أيضا عبر أزواج تضم قوى عظمى وقوى صغرى. وعند وضع سيناريو افتراضي يكون من المعقول أن نفترض وجود العدد نفسه من القوى الصغرى في كل من النظم ثنائية القطبية والنظم متعددة الأقطاب، لأن عدد القوى العظمى لا يؤثر كثيرا في عدد القوى الصغرى. ولذلك فإن وجود عدد أكبر من القوى العظمى في النظم متعددة الأقطاب ينتج أزواجا أكثر من القوى العظمى–الصغرى. انظر الأمثلة التالية: في العالم ثنائي القطبية الذي توجد فيه عشر قوى صغرى، يكون هناك عشرون زوجا من القوى العظمى–الصغرى، وفي النظام متعدد الأقطاب الذي

يضم خمس قوى عظمى والقوى الصغرى العشر نفسها يكون هناك خمسون زوجا من أزواج القوى العظمى–الصغرى.

يميل هذا التفاوت في عدد أزواج القوى العظمى–الصغرى في النظامين لصالح النظم ثنائية القطبية ؛ لأنها تكون عموما أقل مرونة من النظم متعددة الأقطاب. فالنظم ثنائية القطبية يحتمل أن تكون أبنية صارمة ، حيث تسيطر عليها قوتان عظميان ويكون منطق التنافس الأمني واضحا بين القوتين العظميين ، وتجد معظم القوى الصغرى صعوبة في البقاء بعيدا عن إحدى القوتين ، لأنهما تطلبان الولاء من الدول الأصغر. ينطبق هذا الترتيب الصارم على المناطق الجغرافية الرئيسة أكثر منه على المناطق المحيطية. وانجذاب القوى الصغرى إلى فلك إحدى القوتين العظميين يقلل احتمال أن تبدأ إحدى القوتين العظميين حربا على قوى صغرى متحالفة مع القوة العظمى المنافسة ، ولذلك تكون أعداد مواقف النزاع المحتملة قليلة جدا. من ذلك أنه في أثناء الحرب الباردة ، على سبيل المثال ، لم يكن واردا أن تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية ضد المجر أو بولندا اللتي كانت متحالفة مع الاتحاد السوفيتي. ولذلك يكون هناك أزواج قوى عظمى– صغرى أقل كثيرا من عشرين في عالمنا الافتراضي ثنائي القطبية.

وعلى النقيض من ذلك تكون النظم متعددة الأقطاب أقل صرامة. حتى أن الشكل المحدد الذي تتخذه التعددية القطبية يمكن أن يختلف كثيرا بناء على عدد القوى العظمى والصغرى في النظام والترتيب الجغرافي لتلك الدول. وتجد كل من القوى العظمى والصغرى عادة مرونة كبيرة في تحديد الحلفاء ، وتكون القوى الصغرى أقل ارتباطا بإحدى القوى العظمى منها في النظام ثنائي القطبية. غير أن هذه الاستقلالية تجعل القوى الصغرى عرضة للهجوم من القوى العظمى. وعلى ذلك فإن أزواج

القوى العظمى–الصغرى الخمسين في نظامنا الافتراضي متعدد الأقطاب يكون عددا معقولا.

إن الدراسة الحالية غير معنية بالحروب بين القوى الصغرى ؛ لأن هدفها هو وضع نظرية لحروب القوى العظمى. غير أن حروب القوى الصغرى تتسع أحيانا وتجر قوى عظمى إلى القتال. ورغم أن موضوع التصعيد خارج مجال اهتمام هذه الدراسة، فلا بد من كلمة موجزة حول تأثير حالة الاستقطاب على إمكانية انجرار القوى العظمى إلى الحروب بين القوى الصغرى، وهي أن هذه الإمكانية تكون أكبر في النظم متعددة الأقطاب منها في النظم ثنائية القطبية، بسبب كثرة فرص الحروب بين القوى الصغرى في النظم متعددة الأقطاب، وبالتالي كثرة فرص تدخل القوى العظمى.

تذكر أن عالمينا الافتراضيين ثنائي القطبية ومتعدد الأقطاب يضم كل منهما عشر قوى صغرى، ما يعني وجود خمسة وأربعين زوجا من القوى الصغرى–الصغرى في كل منهما. لكن ذلك العدد ينخفض كثيرا في الاستقطاب الثنائي ؛ لأن الصرامة العامة في النظم ثنائية القطبية تصعِّب على القوى الصغرى أن تدخل إحداها في حروب ضد الأخرى. وتحديدا تسعى كل واحدة من القوتين العظميين إلى منع الحرب بين حلفائها الصغار، وكذلك الحروب التي تتضمن قوى صغرى من المعسكر المنافس خوفا من التصعيد. فالقوى الصغرى تتمتع بمجال أكبر للمناورة في النظام متعدد الأقطاب، ولذلك تتمتع إحداها بحرية أكثر لقتال الأخرى. فاليونان وتركيا، على سبيل المثال، خاضتا حربا بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٤ حينما كانت أوروبا متعددة الأقطاب. لكنهما لم تستطيعا أن تفعلا ذلك في أثناء الحرب الباردة، حين كانت أوروبا ثنائية القطبية، لأن الولايات المتحدة لم تكن تتسامح مع أي حرب بين حلفائها الأوروبيين خوفا من أن تضعف منظمة حلف شمال الأطلنطي أمام الاتحاد السوفيتي.

عدم التوازن في القوة

يكون التفاوت بين القوى العظمى أكثر شيوعا في النظم متعددة الأقطاب منه في النظم ثنائية القطبية، ويكون من الصعب ردع الأقوياء حين تكون القوة غير متوازنة لأنهم يمتلكون قدرة كبيرة على الانتصار في الحروب[٨]. لكن حتى لو افترضنا أن القوة العسكرية للقوى العظمى متساوية تقريبا، يظل عدم توازن القوة الذي يؤدي إلى النزاع أكبر في النظم متعددة الأقطاب عنه في النظم ثنائية القطبية.

تميل النظم متعددة الأقطاب نحو التفاوت، فيما تميل النظم ثنائية القطبية نحو التساوي لسبب واحد رئيس، هو أنه كلما زاد عدد القوى العظمى في النظام زاد احتمال أن تكون الثروة وعدد السكان— دعامتا القوة العسكرية— موزعين بشكل غير متساو بينهم. لنفترض مثلا أننا نعيش في عالم- بغض النظر عن عدد القوى العظمى في النظام— توجد فيه فرصة بنسبة ٥٠٪ لأن تمتلك أية قوتين عظميين مقدار القوة الكامنة نفسه تقريبا. فإذا كانت هناك قوتان عظميان وحيدتان في ذلك العالم (الثنائية القطبية)، فمن المؤكد أنه ستكون هناك فرصة بنسبة ٥٠٪ لأن تكون كل منهما تسيطر على مقدار القوة الكامنة نفسه. لكن إذا كانت هناك ثلاث قوى عظمى في ذلك العالم (التعددية القطبية)، فسوف تكون هناك فرصة بنسبة ١٢,٥٪ لأن تمتلك كل منها مقدار القوة الكامنة نفسه. وفي حالة وجود أربع قوى عظمى (التعددية القطبية)، ستنخفض هذه الفرصة إلى ٢٪ فقط.

ويمكن أن نستخدم عددا مختلفا لاحتمال أن تمتلك أية دولتين مقدارا متساويا من القوة الكامنة، كأن يكون مثلا ٢٥٪ أو ٦٠٪ بدلا من ٥٠٪، لكن الاتجاه العام لا يتغير. معنى ذلك أن التفاوت في القوة الكامنة يكون احتمال وجوده أكبر بين القوى العظمى في النظم متعددة الأقطاب عنه في النظم ثنائية القطبية، وكلما زاد عدد القوى العظمى في النظم متعددة الأقطاب قلت احتمالات التساوي بينها. لا يعني ذلك

استحالة وجود نظام متعدد الأقطاب تمتلك فيه القوى العظمى نسبا متساوية من القوة الكامنة، بل يعني فقط أن هذا الاحتمال أقل كثيرا منه في النظام ثنائي القطبية. والسبب وراء هذا الاهتمام بالقوة الكامنة ينتج بالطبع عن أن الاختلافات الكبيرة في الثروة وعدد السكان بين الدول القيادية يمكن أن تؤدي إلى تفاوت في القوة العسكرية الفعلية، ببساطة لأن بعض الدول ستكون أقدر على مواصلة سباق التسلح عن غيرها[٩].

وحتى إذا افترضنا أن كل الدول الكبرى تمتلك مقدار القوة نفسه، يظل عدم التوازن في القوة أكثر شيوعا في النظم متعددة الأقطاب منه في النظم ثنائية القطبية. إذ يمكن لقوتين عظميين في النظام متعدد الأقطاب، على سبيل المثال، أن تتحدا لمهاجمة قوة عظمى ثالثة، كما فعلت المملكة المتحدة وفرنسا مع روسيا في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٦٥)، وكما فعلت إيطاليا وبروسيا مع النمسا في عام ١٨٦٦. لكن هذا النوع من التعاون مستحيل في النظم ثنائية القطبية، لأن التنافس يكون بين قوتين عظميين فقط. ويمكن أيضا أن تتحد قوتان عظميان لقهر قوى صغرى، كما فعلت النمسا وبروسيا مع الدنمارك في عام ١٨٦٤، وكما فعلت ألمانيا والاتحاد السوفيتي مع بولندا في عام ١٩٣٩. ومع أن التكتل من هذا النوع ممكن منطقيا في العالم ثنائي القطبية، إلا أنه يكون مستبعدا جدا؛ لأن القوتين العظميين تكونان أميل إلى الخصومة والحرب منهما إلى التحالف. ويمكن أيضا لقوة عظمى أن تستخدم قوتها المتفوقة لإجبار قوة صغرى أو قهرها. واحتمال حدوث هذا السلوك أكبر في النظم متعددة الأقطاب منه في النظم ثنائية القطبية بسبب وجود عدد أكبر من أزواج القوى العظمى-الصغرى في النظام متعدد الأقطاب.

قد يدفع أحدهم بأن ديناميات توازن القوة يمكن أن تعادل أو تعوض عدم التوازن في القوة الذي يظهر في النظم متعددة الأقطاب. فلا يمكن لدولة أن تهيمن على

أخرى إذا تجمعت الدول الأخرى بحزم ضد الدولة الأولى[١٠]. لكن هذا الاحتمال نفسه يبدو ميزة للنظم متعددة الأقطاب عن النظم ثنائية القطبية، لأن تحالفات فرض التوازن المكونة من قوى عظمى غير ممكنة في عالم لا توجد فيه إلا قوتان عظميان فقط. لكن الدول المهدَدة نادرا ما تشكل تحالفات فرض التوازن في الوقت المناسب لاحتواء المعتدي. فالدول المهدَدة، كما أوضح الفصل الثامن، تفضل إحداها تمرير المسئولية إلى الأخرى عن فرض التوازن، وتمرير المسئولية يقوِّض جهود بناء تحالفات قوية لفرض التوازن.

لكن حتى حين تتحالف الدول المهدَدة لفرض التوازن في النظم متعددة الأقطاب، تكون الدبلوماسية عملية غير مؤكدة. فبناء التحالفات الدفاعية يمكن أن يستغرق وقتا، خاصة إذا كان عدد الدول المطلوبة لتشكيل التحالف كبيرا. ويمكن أن تستنتج الدولة المعتدية أنها تستطيع أن تحقق أهدافها قبل أن يكتمل تشكيل التحالف المعادي. وأخيرا، فإن الجغرافيا تمنع الدول التي تفرض التوازن أحيانا من الضغط بقوة على المعتدين. فيمكن لقوة كبرى، على سبيل المثال، أن تعجز عن ممارسة ضغط عسكري فعال على دولة تهدد بإحداث مشكلات؛ لأن مساحة مائية واسعة أو دولة أخرى تفصل بينهما[١١].

إمكانية الخطأ في التقدير

ثمة مشكلة أخيرة في النظم متعددة الأقطاب تكمن في تعزيز هذا النظام للخطأ في التقدير أو الحساب. فالتعددية القطبية تقود الدول إلى الاستخفاف بعزيمة الدول المنافسة وقوة التحالفات المعادية. وعندئذ تخطئ الدول في التقدير وتستنتج أنها تمتلك القدرة العسكرية على إكراه خصمها، أو هزيمته في المعركة إذا فشل الإكراه.

واحتمال اندلاع الحروب يكون أكبر حين تستخف دولة باستعداد الدولة المعادية للصمود في القضايا الخلافية. وعندئذ قد تضغط أكثر من اللازم على الدولة الأخرى

وهي تتوقع أن الدولة الأخرى ستذعن، في حين تختار الأخيرة الحرب. يكون هذا الخطأ في التقدير أرجح في النظم متعددة الأقطاب، لأن شكل النظام الدولي يظل مائعا نتيجة لتغير التحالفات. ونتيجة لذلك تتغير دائما طبيعة "علامات الطريق" الدولية المتفق عليها، أي معايير سلوك الدول والتقسيمات المتفق عليها للحقوق الإقليمية والامتيازات الأخرى. فما أن تتضح علامات العداوة، حتى تتحول إلى صداقة، ثم تنبثق خصومة جديدة مع صديق سابق أو دولة محايدة في السابق، ما يعني ضرورة تأسيس علامات طريق جديدة. في هذه الظروف قد تضغط دولة دون قصد على دولة أخرى، لأن الغموض في الحقوق والالتزامات الوطنية يترك مدى واسعا من القضايا التي قد تسيئ الدولة فيها تقدير عزيمة دولة أخرى. ويمكن أن تصبح معايير سلوك الدولة مفهومة ومقبولة على نطاق واسع من جانب الدول كافة حتى في النظم متعددة الأقطاب، تماما كما أصبحت المعايير الأساسية للسلوك الدبلوماسي مقبولة عموما من جانب القوى الأوروبية في القرن الثامن عشر. ورغم ذلك يظل التقسيم الواضح للحقوق أكثر صعوبة عموما حين يكون عدد الدول كبيرا وتكون العلاقات بينها مائعة، كما هي الحال في النظم متعددة الأقطاب.

تكون الحرب مرجحة أيضا حين تستخف الدول بالقوة النسبية للتحالف المعادي، إما لأنها تستخف بعدد الدول المعادية أو تبالغ في تقدير عدد الحلفاء الذين سيحاربون إلى جانبها[١٢]. وتلك الأخطاء تقع أكثر في النظم التي تضم دولا كثيرة، لأن الدول في هذه الحالة تكون مضطرة لأن تتنبأ بدقة بسلوك دول أخرى كثيرة لكي تحسب توازن القوة بين التحالفات. وحتى على افتراض أن الدولة تعرف الذين سيحاربون معها والذين سيحاربون ضدها، فإن قياس القوة العسكرية للتحالفات المكونة من دول متعددة يكون أصعب كثيرا من تقييم قوة خصم واحد.

وفي المقابل يكون الخطأ في التقدير أقل في العالم ثنائي القطبية. فلا تخطئ الدول كثيرا في تقدير عزيمة الدول الأخرى؛ لأن علامات الطريق مع الخصم الرئيس تستقر بمرور الوقت، ما يجعل كل طرف يعرف الحدود القصوى للضغط على الطرف الآخر، فضلا عن أن الدول لا يمكن أن تخطئ في تقدير عضوية التحالف المعادي، لأن كل طرف له عدو رئيس واحد. وهنا تولّد البساطة اليقين، ويعزز اليقين السلام.

التعددية القطبية المتوازنة في مقابل غير المتوازنة

تكون النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة أكثر عرضة للحروب لأسباب، منها أن الدولة المهيمنة الكامنة، وهي السمة الحاسمة لهذا النوع من النظام، تمتلك ميزة واضحة في القوة على القوى العظمى الأخرى، ما يعني أنها تمتلك فرصا جيدة للفوز في الحرب على خصومها الأضعف. قد يعتقد المرء أن التفاوت الواضح في القوة يقلل فرص الحرب، لأن القوة الفارقة للدولة المهيمنة الكامنة ستجعلها تشعر بالأمان، ما يقلل حاجتها لشن الحروب لزيادة قوتها. علاوة على أن القوى الأصغر ستدرك أن الدولة القيادية قوة وضع راهن، ما يهدأ مخاوفها. وحتى إذا فشلت هذه الدول في إدراك النوايا الحميدة للقوة المهيمنة، فإنها لا تملك القدرة العسكرية لتحديها. ولذلك يرى أصحاب هذا المنطق أن وجود دولة مهيمنة كامنة في النظام متعدد الأقطاب يحسِّن فرص السلام.

غير أن ذلك لا يحدث حين تظهر دولة مهيمنة كامنة على المشهد. فهذه الدولة رغم قوتها العسكرية الكبيرة لا تقنع عادة بتوازن القوة. وتسعى بدلا من ذلك إلى اكتساب مزيد من القوة، وفي الأخير تحقيق الهيمنة الإقليمية؛ لأن الهيمنة هي الشكل المطلق للأمن، ولأن التهديدات الأمنية الحقيقية تنعدم بالنسبة للقوة المهيمنة في النظام أحادي القطبية. وبالطبع يكون لدى الدولة المهيمنة الكامنة دافع قوي لأن تحكم

منطقتها، فضلا عن امتلاكها القدرة على تعظيم تفوقها، ما يعني أنها تكون تهديدا خطيرا للسلام.

تستدعي الدولة المهيمنة الكامنة الحرب أيضا بزيادة مستوى الخوف بين القوى العظمى[١٣]. والخوف مزمن لدى الدول في النظام الدولي ويدفعها للتنافس على القوة لكي تزيد فرص بقائها في عالم خطر. وظهور دولة مهيمنة كامنة يجعل القوى العظمى الأخرى أكثر خوفا ويدفعها للبحث عن طرق لتصحيح عدم توازن القوة واتباع سياسات خطرة من أجل تلك الغاية. والسبب وراء ذلك بسيط، وهو أنه حين تهدد دولة واحدة بالهيمنة على الباقين، تتراجع القيمة بعيدة المدى للأمن عند الدول المهدَدة، فتتحين الفرص لتحسين أمنها.

ولا تحتاج الدولة المهيمنة الكامنة لأن تفعل الكثير لتوليد الخوف بين الدول الأخرى في النظام. فقدراتها الهائلة وحدها تخيف القوى العظمى المجاورة وتدفع بعضها على الأقل لتشكيل تحالف لفرض التوازن في مقابل خصمهم الخطر. ونظرا لصعوبة معرفة نوايا الدول، ولأن هذه النوايا يمكن أن تتغير سريعا، تميل القوى العظمى المنافسة إلى افتراض الأسوأ حول نوايا الدولة المهيمنة الكامنة، ما يعزز دافع الدول المهدَدة لاحتوائها أو إضعافها إن أمكن.

ومن المؤكد أن الدولة المستهدفة بإستراتيجية الاحتواء ستعتبر تحالف فرض التوازن الذي يتشكل ضدها محاولة من خصومها لتطويقها. وحينها ستكون الدولة المهيمنة محقة في هذا الاعتقاد، حتى وإن كان غرض القوى العظمى الأصغر دفاعيا في طبيعته. وهنا تشعر الدولة القيادية بأنها مهدَدة وينتابها الخوف وتتخذ بالتالي خطوات لتحسين أمنها، ما يجعل القوى العظمى المجاورة أكثر خوفا ويضطرها لاتخاذ خطوات إضافية لتحسين أمنها، ما يزيد خوف الدولة المهيمنة، وهكذا دواليك. بإيجاز تولّد

الدولة المهيمنة الكامنة دوامات من الخوف يصعب السيطرة عليها. وتزداد هذه المشكلة تعقيدا بامتلاكها لقوة كبيرة تجعلها تعتقد أنها تستطيع أن تحل مشكلاتها الأمنية بالحرب.

الخلاصة

يمكن القول بناء على ما تقدم بأن الثنائية القطبية هي الأكثر استقرارا بين الأبنية المختلفة لتوزيع القوة لأربعة أسباب. أولا ، تكون فرص النزاع أقل نسبيا في النظم ثنائية القطبية ، حيث يوجد زوج نزاع محتمل واحد فقط يتضمن القوى العظمى. وحين تحارب القوى العظمى في النظم ثنائية القطبية ، فإن ذلك يكون غالبا مع قوى صغرى ، وليس مع القوة العظمى المنافسة. ثانيا ، يكون احتمال تكافؤ القوة أكبر بين القوى العظمى في النظم ثنائية القطبية ، وهو مصدر بنيوي مهم للاستقرار. علاوة على أن الفرصة تكون محدودة لتعاون القوى العظمى ضد دول أخرى أو استغلال القوى الصغرى. ثالثا ، تقلل الثنائية القطبية الخطأ في التقدير ، ما يقلل احتمال دخول القوى العظمى في الحرب. رابعا ، ورغم أن الخوف يعشش دائما في السياسة الدولية ، فإن الثنائية القطبية لا تضخم المخاوف التي تطارد الدول.

وتكون النظم متعددة الأقطاب المتوازنة أكثر عرضة للحرب من الثنائية القطبية لثلاثة أسباب. أولا ، تقدم التعددية القطبية فرصا أكثر للنزاع ، خاصة بين القوى العظمى ذاتها. لكن الحروب التي تتضمن القوى العظمى كلها في الوقت عينه تكون غير واردة. ثانيا ، يرجح أن تكون القوة موزعة بشكل غير متساو بين الدول القيادية ، ويحتمل أن تكون الدول ذات القدرة العسكرية الأكبر أميل لشن الحروب لاعتقادها بأنها قادرة على الانتصار. كما تكون هناك فرص كثيرة لتعاون القوى العظمى على مهاجمة طرف ثالث ، أو إكراه القوى الصغرى أو قهرها. ثالثا ، يعد الخطأ في التقدير مشكلة خطيرة في النظم متعددة الأقطاب المتوازنة ، رغم أن مستويات الخوف العالية

بين القوى العظمى غير واردة، لعدم وجود فجوات واضحة في القوة بين الدول القيادية في النظام.

وتعد النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة نمط توزيع القوة الأخطر على الإطلاق. فهي إلى جانب احتوائها على كل مشكلات النظم متعددة الأقطاب المتوازنة، تعاني من أسوأ نوع من عدم التكافؤ، وهو وجود دولة مهيمنة كامنة. تمتلك تلك الدولة قدرة كبيرة على خلق المشكلات وتثير مستويات عالية من الخوف بين القوى العظمى. وتلك القدرة وذلك الخوف يزيدان احتمال الحرب التي يمكن أن تتضمن كل القوى العظمى في النظام وأن تكون مكلفة جدا.

وبعد أن عرضتُ نظريتي حول أسباب الحرب، سأبحث فيما يلي قدرتها على تفسير الأحداث في أوروبا بين عامي ١٧٩٢ و١٩٩٠.

حروب القوى العظمى في أوروبا الحديثة ١٧٩٢–١٩٩٠

إن اختبار ادعاءات الواقعية الهجومية حول تأثير الأنماط المختلفة لتوزيع القوة على احتمالات حروب القوى العظمى يتطلب تحديد الفترات بين عامي ١٧٩٢ و١٩٩٠ التي كانت أوروبا فيها ثنائية القطبية أم متعددة الأقطاب، والفترات التي كان يوجد فيها دولة مهيمنة كامنة في تلك النظم متعددة الأقطاب، ولا بد أن نحدد حروب القوى العظمى في تلك الفترات كلها.

إننا نعلم أن بنية النظام دالة لعدد القوى العظمى فيه وتوزيع القوة فيما بينها. تتضمن قائمة القوى العظمى الأوروبية على مدى القرنين اللذين نخضعهما للمناقشة: النمسا وبريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا وروسيا[١٤]. ومن بين هذه القوى جميعا، كانت روسيا التي عرفت باسم الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩١٧ و١٩٩٠ القوة

العظمى الوحيدة التي ظلت موجودة على امتداد هذه الفترة كاملة. وكانت النمسا التي أصبحت تعرف باسم النمسا-المجر في عام ١٨٦٧ قوة عظمى من عام ١٧٩٢ حتى زوالها في عام ١٩١٨. وكانت بريطانيا العظمى وألمانيا قوتين عظميين من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٩٤٥، رغم أن ألمانيا كان اسمها بروسيا قبل عام ١٨٧١. وكانت إيطاليا قوة عظمى من عام ١٨٦١ حتى انهيارها في عام ١٩٤٣.

لكن ماذا عن اليابان والولايات المتحدة اللتين لا تقعان في أوروبا، لكنهما كانتا قوتين عظميين لجزء من الفترة التي نخضعها للدراسة؟ كانت اليابان قوة عظمى من عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩٤٥، لكننا سنستبعدها من التحليل التالي؛ لأنها لم تكن يوما لاعبا رئيسا في السياسة الأوروبية. صحيح أن اليابان أعلنت الحرب على ألمانيا في بداية الحرب العالمية الأولى، لكنها لم تفعل شيئا غير الاستيلاء على بضعة ممتلكات ألمانية في آسيا. كما أرسلت اليابان قوات إلى الاتحاد السوفيتي في العام الأخير من الحرب العالمية الأولى بالاتفاق مع المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة لمحاولة إعادة الاتحاد السوفيتي إلى الحرب على ألمانيا[١٥]. لكن اليابان كانت تهتم بالدرجة الأولى بضم أراض في الشرق الأقصى الذي تقع فيه روسيا، ولا تهتم بالأحداث في أوروبا، ناهيك عن فشلها في التدخل.

لكن الوضع مختلف بالنسبة للولايات المتحدة. فرغم أنها تقع في نصف الكرة الأرضية الغربي، فقد أرسلت قوات عسكرية للحرب في أوروبا في الحربين العالميتين واحتفظت بوجود عسكري كبير في المنطقة منذ عام ١٩٤٥. وفي الحالات التي قبلت فيها الولايات المتحدة الالتزام القاري تعتبر فاعلا رئيسا في توازن القوة الأوروبي. لكن للأسباب التي ناقشناها في الفصل السابع، لم تكن أمريكا أبدا دولة مهيمنة كامنة في أوروبا، وتصرفت بدلا من ذلك كفارض توازن من وراء البحار. وقد قمنا في الفصل

الثامن بمعظم العمل المطلوب لتقييم القوة النسبية للقوى العظمى في الأعوام من ١٧٩٢ إلى ١٩٩٠، خاصة فيما يتعلق بالسؤال المهم حول ما إذا كانت هناك في أوروبا دولة مهيمنة كامنة. وسوف نكمل الأجزاء المفقودة من تلك القصة فيما يلي.

يمكن تقسيم التاريخ الأوروبي منذ اندلاع الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية في عام ١٧٩٢ حتى نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩٠ إلى سبع فترات بناء على توزيع القوة بين الدول الكبرى:

١) الفترة النابليونية الأولى ١٧٩٢-١٧٩٣ (عام واحد): تعددية قطبية متوازنة.
٢) الفترة النابليونية الثانية ١٧٩٣-١٨١٥ (٢٢ عاما): تعددية قطبية غير متوازنة.
٣) القرن التاسع عشر ١٨١٥-١٩٠٢ (٨٨ عاما): تعددية قطبية متوازنة.
٤) فترة ألمانيا القيصرية ١٩٠٣-١٩١٨ (١٦ عاما): تعددية قطبية غير متوازنة.
٥) أعوام ما بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٨ (٢٠ عاما): تعددية قطبية متوازنة.
٦) الفترة النازية ١٩٣٩-١٩٤٥ (٦ أعوام): تعددية قطبية غير متوازنة.
٧) الحرب الباردة ١٩٤٥-١٩٩٠ (٤٦ عاما): ثنائية قطبية.

لقد اعتمدت في قائمة الحروب لكل من هذه الفترات السبع على قاعدة البيانات الجيدة التي أعدها جاك ليفي Jack Levy لحروب القوى العظمى[١٦]، مع إدخال تعديل بسيط على تلك القاعدة، وهو أنني أتعامل مع الحرب الروسية-البولندية (١٩١٩-١٩٢٠) والحرب الأهلية الروسية (١٩١٨-١٩٢١) كنزاعين منفصلين، فيما يتعامل ليفي معهما على أنهما حرب واحدة. ويقتصر التحليل على الحروب التي تضمنت قوة عظمى أوروبية واحدة على الأقل وبين دول أوروبية، مع استبعاد الحروب التي تضمنت قوة عظمى أوروبية ودولة غير أوروبية. ولذلك تستبعد حرب عام ١٨١٢ بين

المملكة المتحدة والولايات المتحدة والحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) والحرب السوفيتية في أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩)[١٧]. كما تستبعد الحروب الأوروبية التي تضمنت قوى صغرى فقط، وكذلك الحروب الأهلية إلا إذا شهدت تدخلا خارجيا كبيرا من دولة أوروبية واحدة أو أكثر، كما حدث في الحرب الأهلية الروسية. ولذلك تستبعد الحرب الأهلية الأسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩)، رغم أنها لم تَخْلُ من تدخل.

وقد صنفتُ حروب القوى العظمى إلى ثلاث فئات. الفئة الأولى هي "الحروب المركزية" التي تضمنت كل القوى العظمى في النظام وشهدت قتالا شديدا[١٨]. والثانية هي "حروب القوى العظمى ضد قوى عظمى" التي تضمنت حروب قوة عظمى واحدة ضد أخرى أو قوتين ضد واحدة. ولا بد أن نلاحظ أنه ليس ثمة اختلاف بين الفئتين السابقتين سواء وقعت في نظام ثنائي القطبية أم نظام متعدد الأقطاب مكون من ثلاث قوى عظمى، وإن كان لا توجد حالات من هذا النوع الأخير في التاريخ الأوروبي الحديث. والفئة الأخيرة هي "حروب القوى العظمى ضد القوى الصغرى". وقد اشتملت فترة الـ١٩٩ عاما من التاريخ الأوروبي التي تغطيها الدراسة على إجمالي ٢٤ حربا من حروب القوى العظمى، منها ثلاث حروب مركزية، وست حروب قوى عظمى ضد قوى عظمى، وخمس عشرة حربا بين قوى عظمى وقوى صغرى.

الفترة النابليونية ١٧٩٢ - ١٨١٥

كانت أوروبا تضم خمس قوى عظمى بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥، هي النمسا وبريطانيا/المملكة المتحدة وفرنسا وبروسيا وروسيا. ورغم أن فرنسا كانت أقوى دولة في تلك الفترة، فإنها لم تكن دولة مهيمنة كامنة حتى أوائل خريف عام ١٧٩٣؛ لأنها لم تكن تمتلك أقوى جيش في أوروبا قبل ذلك التاريخ[١٩]. تذكر أن النمسا وبروسيا

شنتا حربا على فرنسا في عام ١٧٩٢ لأنها كانت ضعيفة عسكريا وكانت بالتالي هدفا للغزو. واحتفظت فرنسا بمكانتها العالية كدولة مهيمنة كامنة حتى هُزِم نابليون أخيرا في ربيع عام ١٨١٥. وهكذا فقد شهدت أوروبا تعددية قطبية متوازنة من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٧٩٣ وتعددية قطبية غير متوازنة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥.

شهدت الفترة من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٨١٥ الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية. يصنف العام الأول من ذلك النزاع في فئة حروب القوى العظمى ضد قوى عظمى أخرى، لأنها تضمنت ثلاث قوى عظمى فقط، هي النمسا وفرنسا وبروسيا. في حين لم تشارك بريطانيا العظمى وروسيا في عام ١٧٩٢ وأوائل عام ١٧٩٣. وتصنف فترة الاثنين وعشرين عاما الباقية من ذلك النزاع في فئة الحروب المركزية. ففرنسا التي كانت تحاول أن تصبح دولة مهيمنة في أوروبا حاربت النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا، وإن كان في مجموعات مختلفة في الأوقات المختلفة.

وقعت ثلاث حروب قوى عظمى ضد قوى صغرى في الفترة النابليونية. كانت الحرب الروسية–التركية (١٨٠٦–١٨١٢) محاولة من روسيا للاستيلاء على بيسارابيا ومولدوفيا وولاشيا من تركيا التي كانت تسمى حينئذ الإمبراطورية العثمانية. أدت الانتصارات الروسية في العام الأخير من تلك الحرب إلى استيلاء روسيا على بيسارابيا، دون المنطقتين الأخريين. ونتجت الحرب الروسية–السويدية (١٨٠٨–١٨٠٩) عن غضب فرنسا وروسيا من تحالف السويد مع المملكة المتحدة. وشنت روسيا والدنمارك حربا على السويد وانتصرا فيها، واضطرت السويد للتنازل لروسيا عن فنلندا وجزر ألاند Aland. ووقعت الحرب النابولية (١٨١٥) بين النمسا ونابولي، حيث كانت النمسا مصممة في أعقاب رحيل نابليون عن إيطاليا على إعادة تأكيد هيمنتها في المنطقة فيما كانت القوات النابولية مصممة على طرد النمسا من إيطاليا، وربحت النمسا الحرب.

القرن التاسع عشر ١٨١٥–١٩٠٢

كان النظام الأوروبي يضم ست قوى عظمى على مدار هذه الفترة التي تغطي ثمانين عاما، من الهزيمة النهائية لفرنسا النابليونية إلى صعود ألمانيا الفيلهلمية، هي النمسا/النمسا–المجر والمملكة المتحدة وفرنسا وبروسيا/ألمانيا وروسيا، ثم انضمت إيطاليا إلى هذا النادي في عام ١٨٦١. لم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في أوروبا بين عامي ١٨١٥ و١٩٠٢. وكانت المملكة المتحدة أغنى دولة في أوروبا خلال تلك الفترة (راجع الجدول رقم ٣–٣)، لكنها لم تترجم ثروتها الوفيرة إلى قوة عسكرية، بل احتفظت بجيش صغير وضعيف على مدى معظم تلك الفترة. وكانت الجيوش الأكبر في أوروبا بين عامي ١٨١٥ و١٨٦٠ هي جيوش النمسا وفرنسا وروسيا، لكن أحدا منها لم يكن قويا بما يكفي لاجتياح أوروبا (انظر الجدولين رقمي ٩–١ و٩–٢)[٢٠]، ولم يقترب أي من هذه الدول من امتلاك القوة الكامنة الكافية للتأهل كدولة مهيمنة كامنة.

الجدول رقم (٩–١). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٨٢٠–١٨٥٨.

	١٨٢٠	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٥٨
النمسا	٢٥٨٠٠٠	٢٧٣٠٠٠	٢٦٧٠٠٠	٤٣٤٠٠٠	٤٠٣٠٠٠
المملكة المتحدة	١١٤٥١٣	١٠٤٠٦٦	١٢٤٦٥٩	١٣٦٩٣٢	٢٠٠٠٠٠
فرنسا	٢٠٨٠٠٠	٢٢٤٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	٣٩١١٩٠	٤٠٠٠٠٠
بروسيا	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣١٠٠٠	١٥٣٠٠٠
روسيا	٧٧٢٠٠٠	٨٢٦٠٠٠	٦٢٣٠٠٠	٨٧١٠٠٠	٨٧٠٠٠٠

المصدر: أرقام النمسا وبروسيا مأخوذة من J. David Singer and Melvin Small. National Material Capabilities Data, 1816-1985 (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993). وأرقام المملكة المتحدة مأخوذة من Edward Spiers, The Army and Society, 1815-1914 (London: Longman, 1980), p. 36. وأرقام فرنسا مأخوذة من Edward Spiers, The Army and Society, 1815-1914 (London: Longman, 1980), p. 36.

الجدول رقم (٩–٢). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٨٥٣–١٩٥٦ (حرب القرم).

	١٨٥٣	١٨٥٤	١٨٥٥	١٨٥٦
النمسا	٥١٤٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	٤٢٧٠٠٠	٤٢٧٠٠٠
المملكة المتحدة	١٤٩٠٨٩	١٥٢٧٨٠	١٦٨٥٥٢	١٦٨٥٥٢
فرنسا	٣٣٢٥٤٩	٣١٠٢٦٧	٥٠٧٤٣٢	٥٢٦٠٥٦
بروسيا	١٣٩٠٠٠	١٣٩٠٠٠	١٤٢٠٠٠	١٤٢٠٠٠
روسيا	٧٦١٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١٨٤٣٤٦٣	١٧٤٢٠٠٠

المصدر: أرقام النمسا وبروسيا مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data. وأرقام المملكة المتحدة مأخوذة من Hew Strachan, Wellington's Legacy: The Reform of the British Army, 1830-54 (Manchester: Manchester University Press, 1984), p. 182: 1855-56, Spiers, Army and Society, p. 36. وأرقام فرنسا مأخوذة من Corvisier, ed., Histoire Militaire. p. 413. Figures for Russia, 1853-54 are from Singer and Small, National Material Capabilities Data.

وفي العقد السابع من القرن التاسع عشر أصبح الجيش البروسي قوة مقاتلة هائلة وأخذ ينافس الجيشين النمساوي والفرنسي على المركز الأول في أوروبا[٢١]. احتل الجيش الفرنسي ذلك المركز في النصف الأول من العقد، واحتله الجيش البروسي في النصف الثاني منه. وكانت ألمانيا بلا شك تمتلك الجيش الأقوى في أوروبا بين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٢، لكنه لم يكن مع ذلك قويا إلى الدرجة التي يهدد معها القارة كاملة. فضلا عن أن ألمانيا لم تكن حتى ذلك الحين تمتلك ثروة تكفي لكي تصبح دولة مهيمنة كامنة. ولذلك يبدو من المعقول القول بأن أوروبا شهدت في القرن التاسع عشر تعددية قطبية متوازنة.

وقعت أربع حروب قوى عظمى ضد قوى عظمى بين عامي ١٨١٥ و١٩٠٢. كانت حرب القرم (١٨٥٣–١٨٥٦) في البداية بين روسيا والإمبراطورية العثمانية، حيث كانت الأولى تحاول أن تحقق مكاسب إقليمية على حساب الأخيرة، ودخلت

المملكة المتحدة وفرنسا الحرب إلى جانب الإمبراطورية العثمانية، وهزمت روسيا وأجبرتها على تقديم تنازلات إقليمية صغيرة. وفي حرب الوحدة الإيطالية (١٨٥٩) تحالفت فرنسا مع بيدمونت Piedmont لإبعاد النمسا عن إيطاليا وبناء الدولة الإيطالية الموحدة، وخسرت النمسا الحرب وظهرت إيطاليا إلى الوجود بعد ذلك بقليل. وفي الحرب النمساوية-البروسية (١٨٦٦) اصطفت بروسيا وإيطاليا ضد النمسا، حيث كانت بروسيا والنمسا تتقاتلان على الهيمنة على ألمانيا الموحدة، فيما كانت إيطاليا تريد أن تستولي على أراض من النمسا. وخسرت النمسا الحرب وحققت بروسيا مكاسب إقليمية كبيرة على حسابها. لكن الوحدة الألمانية لم تكتمل. ووقعت الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) بذريعة التدخل البروسي في سياسة أسبانيا. كان بسمارك في الحقيقة يريد هذه الحرب ليكمل الوحدة الألمانية، في حين أرادت فرنسا منها تعويض الأراضي التي ضمتها بروسيا في عام ١٨٦٦، وفيها ربح الجيش البروسي انتصارا حاسما.

شهد القرن التاسع عشر أيضا ثماني حروب قوى عظمى ضد قوى صغرى. نتجت الحرب الفرنسية-الأسبانية (١٨٢٣) عن اندلاع ثورة في أسبانيا أطاحت بالملك الحاكم، وتدخلت فرنسا لإعادة السلام والحكم الملكي. وكانت حرب خليج نافارينو[1] (١٨٢٧) اشتباكا بحريا قصيرا بين المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا من جانب والإمبراطورية العثمانية ومصر على الجانب الآخر، نتجت عن مساعدة القوى العظمى لليونانيين في نيل استقلالهم عن الإمبراطورية العثمانية. وفي الحرب الروسية-التركية (١٨٢٨-١٨٢٩) خاض الروس حربا ضد الإمبراطورية العثمانية لدعم

(١) تُعرَف هذه المعركة البحرية في التاريخ العربي- الإسلامي باسم معركة نوارين البحرية، وفيها دُمِر الأسطول المصري والعثماني على أيدي القوى الأوروبية التي تحالفت لانتزاع استقلال اليونان من الدولة العثمانية [المترجم].

استقلال اليونان وللحصول على مكاسب إقليمية في القوقاز وأماكن أخرى على حساب الإمبراطورية العثمانية. وكانت حرب شليسفيغ-هولشتاين الأولى (١٨٤٨-١٨٤٩) محاولة فاشلة من جانب بروسيا لأخذ هاتين الدوقيتين من الدنمارك وبناء دولة ألمانية.

وفي الحرب النمساوية-الساردينية (١٨٤٨) حاولت مملكة بيدمونت-ساردينيا إخراج النمسا من إيطاليا وبناء دولة إيطاليا الموحدة تحت رعايتها، لكن محاولة التحرر فشلت. واندلعت حرب الجمهورية الرومانية (١٨٤٩) حين أرسلت فرنسا جيشا إلى روما لإعادة البابا إلى السلطة وسحق الجمهورية الوليدة التي أسسها هناك جيوسيب ماتزيني Giuseppe Mazzini. وفي حرب شليسفيغ-هولشتاين الثانية (١٨٦٤) تعاونت النمسا وبروسيا ونزعت هاتين الدوقيتين أخيرا من الدنمارك. وأخيرا، في الحرب الروسية-التركية (١٨٧٧-١٨٧٨) تحالفت روسيا وصربيا مع البوسنة والهرسك وبلغاريا في جهد الأخيرتين لنيل الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية.

فترة ألمانيا القيصرية ١٩٠٣-١٩١٨

لم يحدث تغيير في قائمة القوى العظمى بعد عام ١٩٠٣، حيث ظلت القوى العظمى الست نفسها في بؤرة السياسة الأوروبية، باستثناء أن الولايات المتحدة أصبحت لاعبا رئيسا بداية من عام ١٩١٨، حين بدأت القوات الأمريكية تتوافد على القارة بأعداد كبيرة. كانت ألمانيا الفيلهلمية، كما أكدنا في الفصل الثامن، دولة مهيمنة كامنة في هذه الفترة، حيث كانت تمتلك أقوى جيش وأكبر ثروة في المنطقة. ولذلك كانت هناك تعددية قطبية غير متوازنة في أوروبا من عام ١٩٠٣ إلى عام ١٩١٨.

شهدت هذه الفترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) التي كانت حربا مركزية تضمنت القوى العظمى كافة وكثيرا من القوى الصغرى في أوروبا. وشهدت أيضا حربا واحدة بين قوتين عظميين، هي الحرب الأهلية الروسية (١٩١٨-١٨٢١)

التي أرسلت فيها المملكة المتحدة وفرنسا واليابان والولايات المتحدة قوات إلى الاتحاد السوفيتي في وسط الحرب الأهلية لإرغامه على العودة إلى حرب ألمانيا، وانتهى بهم الحال إلى خوض معارك قصيرة وعنيفة ضد البلاشفة الذين ربحوا الحرب الأهلية رغم ذلك. وأخيرا، وقعت حرب بين قوة عظمى وقوة صغرى في تلك الفترة، وهي الحرب الإيطالية-التركية (١٩١١-١٩١٢)، التي احتلت فيها إيطاليا الساعية إلى تأسيس إمبراطورية في المنطقة المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط إقليمي طرابلس وبرقة في شمال أفريقيا اللذين كانا جزءا من الإمبراطورية العثمانية (كلاهما جزء من ليبيا المعاصرة).

فترة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٨

كانت هناك خمس قوى عظمى في النظام الأوروبي بين الحربين العالميتين. اختفت النمسا-المجر مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبقيت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي. ولم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في أوروبا في هذين العقدين. كانت المملكة المتحدة أغنى دولة في أوروبا في الأعوام القليلة التالية للحرب، لكن ألمانيا استعادت ريادتها بنهاية العشرينات (راجع الجدول رقم ٣-٣). لكن لا المملكة المتحدة ولا ألمانيا كانتا تمتلكان أقوى جيش في المنطقة بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٨[٢٢]. بل كان جيش الدولتين ضعيفا، خاصة طوال العشرينات وفي أوائل الثلاثينات. صحيح أن الجيش الألماني ازداد قوة بالتأكيد في أواخر الثلاثينات، لكنه لم يصبح أقوى جيش في أوروبا حتى عام ١٩٣٩. ورغم أن الأمر يبدو صعبا في تصديقه بالنظر إلى هزيمة فرنسا الساحقة في عام ١٩٤٠، فإنها كانت تمتلك الجيش الأول في أوروبا في فترة ما بين الحربين. لكن فرنسا كانت من حيث الثروة وعدد السكان بعيدة عن أن تكون دولة مهيمنة كامنة. ولذلك هيمنت التعددية القطبية المتوازنة على أوروبا في تلك الفترة.

لم تشهد فترة ما بين الحربين (١٩١٩-١٩٣٨) حروبا بين القوى العظمى، لكن وقعت حرب واحدة بين قوة عظمى وقوة صغرى، هي الحرب الروسية-البولندية

(١٩١٩-١٩٢٠) التي غزت فيها بولندا الاتحاد السوفيتي الذي كان ضعيفا جدا في أعقاب الحرب العالمية الأولى بهدف فصل بيلاروسيا وأوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي وضمهما إلى اتحاد تقوده بولندا. ورغم أن بولندا أخفقت في تحقيق ذلك الهدف، فقد استولت على بعض الأراضي في بيلاروسيا وأوكرانيا.

الفترة النازية ١٩٣٩-١٩٤٥

بدأت هذه الفترة بالقوى العظمى الخمس نفسها التي هيمنت على فترة ما بين الحربين. لكن فرنسا أُخرِجت من مصاف القوى العظمى في ربيع عام ١٩٤٠، وتبعتها إيطاليا في عام ١٩٤٣. وظلت المملكة المتحدة وألمانيا والاتحاد السوفيتي قوى عظمى حتى عام ١٩٤٥. كما أصبحت الولايات المتحدة أكثر تورطا في السياسة الأوروبية بعد أن دخلت الحرب العالمية الثانية في ديسمبر ١٩٤١. وكما أكدنا في الفصل الثامن، فإن ألمانيا النازية كانت دولة مهيمنة كامنة من عام ١٩٣٩ حتى هزيمتها النهائية في ربيع عام ١٩٤٥. ولذلك هيمنت على أوروبا تعددية قطبية غير متوازنة في تلك الفترة.

كانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، تلك الحرب المركزية، الحدث الأهم في أوروبا في تلك الفترة. ووقعت أيضا حرب قوة عظمى ضد قوة صغرى، هي الحرب الروسية-الفنلندية (١٩٣٩-١٩٤٠). فقد طالب ستالين، تحسبا من هجوم نازي محتمل على الاتحاد السوفيتي، بتنازلات إقليمية من فنلندا في خريف عام ١٩٣٩، وحين رفض الفنلنديون، اجتاح الجيش الأحمر فنلندا في أواخر نوفمبر ١٩٣٩، واستسلمت فنلندا في مارس ١٩٤٠، وأخذ الاتحاد السوفيتي الأراضي التي أرادها.

الحرب الباردة ١٩٤٥-١٩٩٠

بقيت قوة عظمى واحدة فقط في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، هي الاتحاد السوفيتي[٢٣]. لكن الولايات المتحدة كانت مصممة على منع السوفييت من الهيمنة على المنطقة، ولذلك احتفظت بتواجد عسكري كبير في أوروبا طوال سنوات الحرب

الباردة. وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي تنشر فيها أعدادا كبيرة من القوات في أوروبا في زمن السلم. ولذلك هيمنت على أوروبا الثنائية القطبية في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠.

لم تقع حرب بين القوتين العظميين في تلك الفترة، لكن وقعت حرب بين قوة عظمى وقوة صغرى، هي الحرب الروسية-المجرية (١٩٥٦) التي تدخل فيها الاتحاد السوفيتي بنجاح لقمع ثورة مضادة للشيوعية في المجر.

تحليل

سنصنف الآن هذه المعلومات لنرى عدد حروب القوى العظمى التي وقعت في أوروبا حين سادت الثنائية القطبية والتعددية القطبية المتوازنة والتعددية القطبية غير المتوازنة، مع التركيز على عدد الحروب وتكرار الحروب وفتكها في ظل كل نظام. لقد جمعتُ عدد حروب القوى العظمى في كل فترة وفقا لأنواع الحروب الثلاثة السابقة: الحروب المركزية، وحروب القوى ضد قوى عظمى، وحروب القوى العظمى ضد قوى صغرى. وحسبتُ التكرار بجمع الأعوام من كل فترة التي شهدت حروب قوى عظمى، وإذا وقعت حرب في جزء من العام اعتبر العام كله عام حرب. على سبيل المثال امتدت حرب القرم من أكتوبر ١٨٥٣ حتى فبراير ١٨٥٦، ولذلك اعتبرتُ أعوام ١٨٥٣ و١٨٥٤ و١٨٥٥ و١٨٥٦ أعوام حرب. وأخيرا، قمت بقياس فتك الحرب بعدد الوفيات بين العسكريين، دون المدنيين.

يبدو أن الثنائية القطبية هي أكثر النظم ميلا إلى السلام وأقلها في شدة الحرب (انظر الجدول رقم ٩-٣). فلم تشهد الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠ حربا بين القوى العظمى، وهي الفترة الوحيدة التي كانت أوروبا فيها ثنائية القطبية. لكن وقعت حرب بين قوة عظمى وقوة صغرى لم تدم لأكثر من شهر. وبذلك وقعت حرب في

أوروبا في عام واحد فقط من الـ٤٦ عاما التي كانت القارة فيها ثنائية القطبية. ومن حيث فتك الحرب، وقعت ١٠٠٠٠ وفاة في ذلك النزاع.

تعد التعددية القطبية غير المتوازنة الأكثر عرضة للحرب والأشد فتكا بين نظم توزيع القوة الثلاثة. ففي الفترات التي ظهرت فيها دولة مهيمنة كامنة في أوروبا متعددة الأقطاب (١٧٩٣-١٨١٥ و١٩٠٣-١٩١٨ و١٩٣٩-١٩٤٥) وقعت ثلاث حروب مركزية وحرب واحدة بين قوتين عظميين وخمس حروب بين قوى عظمى وقوى صغرى. ووقعت الحرب في ٣٥ عاما من الأعوام الـ٤٤، وفي ١١ عاما منها وقعت حربان في الوقت نفسه. وأخيرا فقد قتل حوالي ٢٧ مليون عسكري في تلك النزاعات (وربما عدد مماثل من المدنيين حين توضع في الاعتبار كل الوفيات والإصابات التي وقعت في الحرب العالمية الثانية).

تقع التعددية القطبية المتوازنة في مكانة وسط بين الثنائية القطبية والتعددية القطبية المتوازنة. ففي الفترات التي كانت أوروبا فيها متعددة الأقطاب، لكن بدون دولة مهيمنة كامنة (١٧٩٢-١٧٩٢ و١٨١٥-١٩٠٢ و١٩١٩-١٩٣٨)، لم تحدث حروب هيمنة ووقعت خمس حروب بين قوى عظمى وتسع حروب بين قوى عظمى وقوى صغرى. ومن حيث التكرار وقعت الحرب في مكان ما في أوروبا في ٢٠ عاما من الأعوام الـ١٠٩. معنى ذلك أن الحرب شغلت ١٨,٣٪ من الوقت في ظل التعددية القطبية غير المتوازنة، في مقابل ٢,٢٪ في الثنائية القطبية، ٧٩,٥٪ في التعددية القطبية غير المتوازنة. ومن حيث الفتك وقع حوالي ١,٢ مليون وفاة عسكرية في الحروب المختلفة التي حدثت في ظل التعددية القطبية المتوازنة، في مقابل ٢٧ مليون في التعددية القطبية غير المتوازنة، ١٠٠٠٠ فقط في الثنائية القطبية.

الجدول رقم (٩-٣). ملخص للحروب الأوروبية وفقا لبنية النظام: ١٧٩٢-١٩٩٠

	عدد الحروب			تكرار الحروب			فتك الحروب
	الحروب المركزية	حروب القوى العظمى- العظمى	حروب القوى العظمى- الصغرى	إجمالي الأعوام	أعوام الحرب	نسبة أعوام الحرب	الوفيات العسكرية فقط
الثنائية القطبية (١٩٤٥- ١٩٩٠)	٠	٠	١	٤٦	١	٢.٢٪	١٠٠٠٠
التعددية القطبية المتوازنة (١٧٩٢- ١٧٩٣، ١٨١٥- ١٩٠٢، ١٩١٩- ١٩٣٨)	٠	٥	٩	١٠٩	٢٠	١٨.٣٪	١.٢ مليون
التعددية القطبية غير المتوازنة (١٧٩٣- ١٨١٥، ١٩٠٣- ١٩١٨، ١٩٣٩- ١٩٤٥)	٣	١	٥	٤٤	٣٥	٧٩.٥٪	٢٧ مليونا

ملحوظة: لم أستطع أن أعثر على بيانات الإصابات في الحرب الروسية - التركية (١٨٠٦-١٨١٢) والحرب الروسية - السويدية (١٨٠٨-١٨٠٩) وكلتاهما وقعت في الفترة النابليونية، ولذلك أسقطهما من الحساب. لكن مؤكد أن أعداد الوفيات بين العسكريين في هاتين الحربين كانت صغيرة جدا ولا تؤثر على العدد الضخم للوفيات بين العسكريين التي وقعت حين هيمنت على أوروبا التعددية القطبية غير المتوازنة.

المصدر: البيانات حول الحروب والأعداد الإجمالية للحرب مأخوذة من Jack S. Levy, War in the Modern Great Power System, 1495-1975 (Lexington: University Press of Kentucky, 1983

obeikandl.com

خاتمة

تقدم هذه النتائج تأكيدا قويا للواقعية الهجومية. لكن ثمة تحذير مهم لا بد أن يقال، وهو أن الأسلحة النووية التي نشرت لأول مرة في عام ١٩٤٥ كانت موجودة طوال فترة هيمنة الثنائية القطبية على أوروبا، لكنها لم تكن موجودة في أي من النظم متعددة الأقطاب السابقة. يتسبب ذلك في مشكلة لحجتي؛ لأن الأسلحة النووية قوة داعمة للسلام وتساعد بالتأكيد في تفسير غياب حروب القوى العظمى في أوروبا بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠. لكن من غير الممكن تحديد التأثير النسبي للثنائية القطبية والأسلحة النووية في إنتاج تلك الفترة الطويلة من الاستقرار.

قد يفيدنا في التعامل مع هذه المشكلة الاستعانة ببعض الدراسات التجريبية التي تقدم أدلة موثوقة على تأثيرات الثنائية القطبية والتعددية القطبية على إمكانية الحرب في غياب الأسلحة النووية. لكن لا توجد دراسات في هذا الموضوع. فقد كان النظام الرسمي الأوروبي من بدايته حتى عام ١٩٤٥ متعدد الأقطاب، ولذلك يخلو هذا التاريخ من المقارنات التي من شأنها أن تكشف التأثيرات المختلفة للتعددية القطبية والثنائية القطبية. يقدم التاريخ الأقدم أمثلة واضحة للنظم ثنائية القطبية، منها نظم كانت مولعة بالحرب- أثينا في مقابل أسبرطة وروما في مقابل قرطاج- لكن هذا التاريخ لا يمكن الخلوص منه إلى استنتاجات؛ لأنه لا تتوفر حوله بيانات كاملة.

لكن تلك المشكلة لا تظهر حين نقارن نوعي التعددية القطبية، لأنه لم تكن هناك أسلحة نووية قبل عام ١٩٤٥. لقد اتضح من التحليل السابق أن وجود دولة مهيمنة كامنة في النظام متعدد الأقطاب، مثل فرنسا النابليونية أو ألمانيا الفيلهلمية أو ألمانيا النازية، يؤثر بشدة على فرص السلام. فمتى تظهر في النظام متعدد الأقطاب قوة تمتلك

أقوى جيش وأكبر قدر من الثروة، يكون من المرجح أن تقع حرب فتاكة بين القوى العظمى.

لم نقل شيئا حتى الآن حول السياسة الدولية فيما بعد الحرب الباردة. سيبحث الفصل التالي والأخير العلاقات بين القوى العظمى في تسعينات القرن العشرين وكذلك إمكانية اندلاع حروب القوى العظمى في القرن التالي.

opeikandl.com